

وعلى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ بالموافقة على اتفاقية تأسيس الهيئة العربية للتصنيع المقفولة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة قطر وجمهورية مصر العربية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٧٨ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للصناعات الحربية وصناعات الطيران ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

### قصر القانون الآتي :

مادة ١ - تساهم حكومة جمهورية مصر العربية في رأس مال الهيئة العربية للتصنيع بحصة مبنية تتكون من الوحدات الاقتصادية الآتية :

( ١ ) شركة بنها للصناعات الالكترونية ١٤٤

( ٢ ) الوحدة الاقتصادية رقم ٣٦

( ٣ ) الوحدة الاقتصادية رقم ٧٢

( ٤ ) الوحدة الاقتصادية رقم ١٣٥

( ٥ ) الوحدة الاقتصادية رقم ٣٣٣

مادة ٢ - يتم تقدير صافي أصول الوحدات المنصوص عليها في المادة السابقة طبقاً للشروط والأوضاع المبينة في النظام الأساسي للهيئة العربية للتصنيع .

مادة ٣ - يستمر العاملون بالوحدات الاقتصادية المنصوص عليها في المادة (١) في مباشرة أعمال وظائفهم بها وذلك إلى أن تتخذ خلال عام من تاريخ العمل بهذا القرار إجراءات تعيينهم بعد موافقتهم بالهيئة العربية للتصنيع أو نقلهم بغيرهم ومساواتهم إلى وظائف مماثلة لوظائفهم في القطاع العام أو الحكومة .

مادة ٤ - على وزير الإنتاج الحربي إصدار القرارات واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، وتكون له قوة القانون، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر بمراسم الجمهورية في ٧ جدي الآخرة سنة ١٣٩٥ ( ١٧ يونيو سنة ١٩٧٥ )

أنور السادات

## قانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٥

بتعديل بعض أحكام قانون حماية حق المؤلف

الصادر بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تضاف إلى القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ ، بشأن حماية حق المؤلف ، مادة جديدة برقم ٤٨ مكرراً نصها الآتي :

"مادة ٤٨ مكرراً - يلزم منتج وموزع الأشرطة السينمائية من الإنتاج المصري أو الإنتاج المشترك بين مصر وغيرها ، التي تمهذ بقصد الاستغلال للعرض في الأماكن العامة داخل جمهورية مصر العربية أو في الخارج ، أن يودعوا على قفصهم وبالتضامن فيما بينهم نسخة مقاس ٣٥ مم من كل شرط سينمائي لدى الإدارة العامة للصناعات الفنية بوزارة الثقافة قبل الترخيص بعرضه أو تصديره إلى الخارج ، ولا يجوز لمنه الإدارة الترخيص بالعرض أو التصدير قبل إيداع النسخة المذكورة .

وماقب على عدم الإيداع طبقاً لأحكام هذه المادة بمرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه وذلك دون الاخلال بموجب الإيداع".

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يعم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر بمراسم الجمهورية في ٧ جدي الآخرة سنة ١٣٩٥ ( ١٧ يونيو سنة ١٩٧٥ )

أنور السادات

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٥

في شأن مساهمة حكومة جمهورية مصر العربية

في رأس مال الهيئة العربية للتصنيع

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٤ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لما قوة القانون في مجال الإنتاج الحربي ؛